الأجوبة القطعية

عن المسائل العذرية

ويليه

المسألة الكاشفة عن بطلان شبهة الفلاسفة

للفقيه العلامة

الحسن بن محمد بن الحسن الرصاص

المتوفى سنة ٥٨٤ هـ

جمال الشامي

١٤٣٨هـ

النسخة الأولى
١٤٣٩هـ - ٢٠١٧م

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الأمين محمد وعلى أهل بيته الطاهرين.

وبعد:

فهذه مجموعة من التساؤلات الواردة في شرح الأصول للإمام مانكديم وقد اشكلت على العلامة الحسن بن ناصر بن يعقوب العذري[١]، وموضوعها دقيق في علم الكلام كالقدرة وتعلقها والرؤية والشعاع ومما ورد في ذلك تفسير علمي رائع لمسألة رؤية الخفافيش في الليل دون النهار لا كما يقال من أن العلة في ذلك أنها تستخدم الصوت للإدراك دون البصر[٢] فيرجع السبب في ذلك العلامة الرصاص إلى نسبة الشعاع البصري الموجود في كل حي

---

(١) قال القاضي العلامة ابن أبي الرجال: «العلامة الحسن بن ناصر بن يعقوب بن عامر بن نجيم بن محمد بن المعمر العذري الشبوي الزيدي، والد الشيخ الإمام الحافظ عمران بن الحسن، كان عالماً فاضلاً، قتل غيلة بالسد بباب صنعاء اليمن، وتولى الكتابة للإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة عليه السلام» مطلع البدور ومجمع البحور ج٢ص١٤٤.

(٢) الجديد في الانتخاب الطبيعي ص٦٣.

فالخفافيش لديها نسبة عالية من الشعاع الذي من خلاله يمكنها الرؤية في الليل لا النهار؛ لأن الأشعة تتصل بشعاع بصرها فيكثر كثرة فاحشة فلا ترى لمكان زيادة الشعاع على المحتاج، وكذلك ذكر أن هناك حيوانات ترى ليلاً ونهاراً كالهر معللاً ذلك أن نسبة الشعاع لديها متوسط المقدار بين القلة والكثرة فهو كافٍ في الليل ولا يمحقه كثرة الأشعة في النهار.

وجاء في القسم الأخر من الكتاب (المسألة الكاشفة عن بطلان شبهة الفلاسفة) سؤلان للفلاسفة عن قدم العالم، وعن تلازم الهيولى والصورة وأن الجسم مركب منهما وقد أجاب عنهما بتفصيل حسن مفيد.

ويقع المخطوط في مجموع رسائل في أصول الدين وفروعه للرصاص وغيره ويتواجد في مكتبة فينا بالنمسا عنه صورة في مكتبة (vHMML) وعليها الاعتماد في التحقيق، ولأهمية نشر التراث والقيمة العلمية لما يحويه المخطوط توجب عليّ نشره، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد وآله.

١٩ محرم سنة ١٤٣٩هـ.

٩ / ١٠ / ٢٠١٧م.

التعريف بالمؤلف[1]

نسبه ومولده:

هو الحسن بن محمد بن الحسن بن محمد بن أبي الطاهر محمد بن إسحاق بن أبي بكر بن عبد الله الرصاص، أبو علي، الشيخ الكبير المتكلم.

ولد سنة ست وأربعين وخمس مائة، ونشأ في بيئة علميه، وكان من أبرز مشائخه عالم اليمن الكبير القاضي العلامة جعفر بن أحمد البهلولي - المتوفى سنة ٥٧٣هـ -.

مكانته العلمية:

كان آية من آيات الله واسع الدراية قليل النظير، واحتل مكانة علمية عالية، وقد عبر عن مكانته تلميذه الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة - المتوفى سنة ٦١٤هـ - إذ قال: «حسام الدين رأس الموحدين أبي علي الحسن، علامة اليمن»، وقال أيضاً:

---

(١) مطلع البدور ومجمع البحور ج٢ص١٠٤، طبقات الزيدية الكبرى ق٣ص٣٣٣.

يـا مـن عـلا في العلـوم مرتبـة قصر عن نيـل مثلهـا البشـر
أهـدى لنـا النـور وهـو مبتعـد عنـا ولا غـرو هكـذا القمـر

وقال عنه القاضي العلامة حميد المحلي - المتوفى سنة ٦٥٢هـ -: «كان عالم الزيدية في عصره، والمبرز على أبناء دهره، وإليه انتهت رئاسة أصحاب القاضي شمس الدين جعفر بن أحمد، وكان في علم الكلام شمساً مشرقة على الأيام، وحبراً من أحبار الإسلام».

وقال السيد العلامة الكبير الحسين بن القاسم - المتوفى سنة ١٠٥٠هـ -: «أظنه أجل أهل اليمن قدراً»، وغير ذلك مما يقل فيه ويكفي النظر في تراثه الفكري لمعرفة مكانته.

آثاره الفكرية:

خلف تراثاً جليلاً منه: مناقضات أهل المنطق، والفائق في الأصول، والتبيان في الكلام، والكاشف لذوي البصائر في إثبات الأعراض والجواهر، والعشر الفوائد اللازمة عن صيغة دليل واحد[1]، والمقصود في المقصور والممدود، وتقريب البعيد من مسائل

(١) تم نشره بحمد الله تعالى.

الرشيد، والمؤثرات ومفتاح المشكلات، والتحصيل في التوحيد والتعديل، وتهذيب التحصيل في التوحيد والتعديل، والموجز[1] في أصول الدين، والأجوبة القطعية على المسائل العذرية، والمسائل الكاشفة عن بطلان شبهة الفلاسفة.

وفاته:

بعد حياة حافلة بالعطاء العلمي والمعرفي توفي رحمه الله تعالى سنة ٥٨٤هـ، عن ثمان وثلاثين سنة، وقبره في هجرة سناع بجنب القاضي جعفر، خارج المشهد شرقي يعنى من جانب الشرق.

(١) تم نشره بحمد الله تعالى.

نموذج من المخطوط

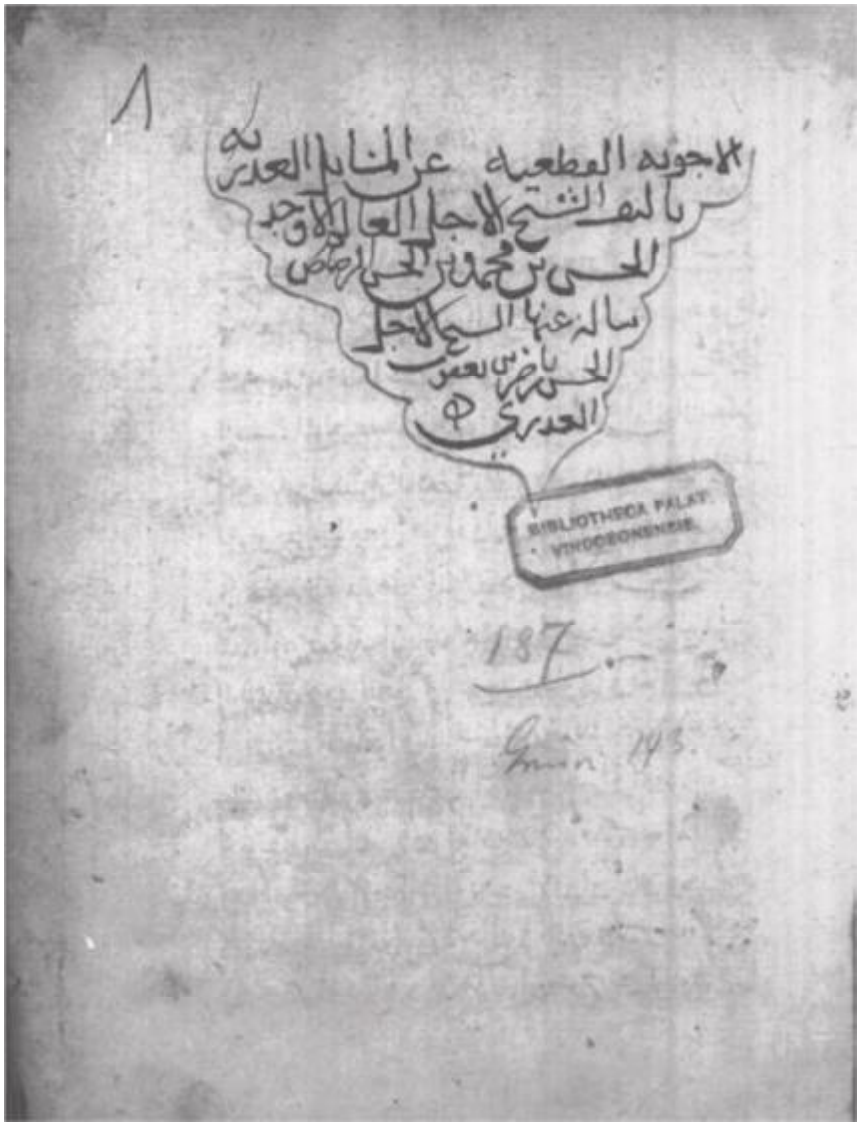

نص الأجوبة القطعية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وصلواته على سيد المرسلين محمد وعلى أهل بيته الطاهرين وسلامه عليه وعليهم أجمعين.

قال السيد مانكديم[1] في الدعوة الأولى في (الشرح)[2]: كل من قدر على أن يجعل ذاتاً على صفة من دون إحداث معنى قدر على إيجاد تلك الذات، هل هذه القضية الموجبة تنعكس كلية أو جزئية؟

فإن قيل: أنها لا تنعكس إلا جزئية وأن ليس كل من قدر على إيجاد ذات قدر أن يجعلها على صفة إلا ويوجد فيها معنى.

قيل له: فإنا قد قدرنا على إيجاد الكلام وقدرنا على إيجاده على صفة من دون إيجاد معنى.

وإن قيل: أنها تنعكس كلية لزم من ذلك أن يكون الجسم مجتمعاً مفترقاً في حالة واحدة، أو لزم أن توجد العلة ولا يوجد معلولها، ومثال ذلك أن يقدَّر أن الباري سبحانه أوجد جسماً مجتمعاً بلا اجتماع؛

---

(١) الإمام مانكديم أبو الحسين بن أحمد بن أبي هاشم الثائر بلنجا سنة ٤١٧هـ، كان إماماً عالماً فاضلاً مبرزاً، وكان من تلامذة قاضي القضاة عبد الجبار بن أحمد رحمه الله.

(٢) كتاب (شرح الأصول الخمسة) مطبوع.

لأنه قد قدر على إيجاد ذاته، ثم يقدر أيضاً أنه أوجد جسماً وأوجد فيه اجتماعاً ثم أراد تفريقه بغير افتراق يوجد منه، فلا يخلو إما أن يوجدا معاً أو يوجد الاجتماع أو يوجد الافتراق، فإن وجدا معاً كان الجسم مجتمعاً مفترقاً في حالة واحدة، وإن وجد الاجتماع دون الافتراق خرج عن كونه قادراً، وإن وجد الافتراق كان قد وجدت العلة دون معلولها.

ثم قال في مسألة الرؤية: أن الإدراك ليس بمعنى؛ لأنه لو كان معنى لوجب في الواحد منا مع صحة الحاسة ووجود المدرك وارتفاع الموانع أن لا يرى ما بين يديه، والخصم يقول بذلك بأن الحاسة تكون سليمة والموانع مرتفعة والمدرك موجود بأن يكون الإنسان ناظراً في مسألة مثلاً فإن المؤثر في الإدراك غير هذه الشرائط.

ثم قال في هذه المسألة: أن الشعاع ينفصل من نقطة الناظر ويتصل بالمرآة فيصير كالعين ثم ينعكس فيرى الإنسان وجهه، ما الدليل على أنه ينفصل من العين ويتصل بالمرآة؟

فإن قال: الإنسان يرى شيئاً يخرج من عينه كالخيوط.

قيل له: جميع النظر أو بعضه؟ فإن كان بعض النظر فيلزم إذا اتصل بالمرآة ورأى الإنسان وجهه أن يضعف نظره؛ لأنه قد عدم

بعض نظره، وإن كان جميع نظره فيلزم أيضاً عندما يدرك وجهه أن لا يرى المرآة؛ لأن نظره قد صار في المرآة.

وعندهم أيضاً أن النظر جسم رقيق، فيقال: ما الذي خصصته بذلك وما العلة؟

فإن كان لكونه جسماً وجب في كل جسم أن يدرك، وإن كان لكونه رقيقاً فيجب في الهوى أن يدرك؛ لأنه رقيق وأن العلة في ذلك رقته، واتصاله له بكل صقيل وجب في الهوى إذا اتصل بالمرآة أن يدرك لأن العلة قد حصلت وهي رقته وصقالة المرآة، وأيضاً فإن النظر جسم رقيق فيجب أن يكون متحيزاً والمرآة متحيزة فيصر جسمان في جهة واحدة وذلك محال.

[الإجابات]:

الجواب عن السؤال الأول وبالله التوفيق: أن القضية التي ذكر السيد مانكديم رضي الله عنه قضية موجبة كلية وهي لا تنعكس إلا جزئية؛ لأنا متى قلنا كل من صح عند جعل الذات على صفة سوى الحدوث من دون إيجاد معنى فيها فهو قادر على إيجاد تلك الذات لم يلزم من ذلك أن كل من قدر على إيجاد ذات صح منه أن يجعلها على صفة سوى الحدوث من دون إيجاد معنى فيها وذلك لأن الله سبحانه قادر على ذات الجسم قبل إيجاده وإن لم يصح منه جعله مجتمعاً من دون

معنى هو الاجتماع لأنه لو صح منه أن يجعله مجتمعاً في حالة حدوثه من دون إيجاد معنى لما صح أن يفترق في حال بقائه؛ لأن كل صفة بالفاعل يستحيل خروج الذات عنها في حالة البقاء بعد بنائها حالة الحدوث على ما ذلك مبين في مواضعه من (المسائل العشرين)[1] وغيرها، وقد ثبت أنه ما من مجتمع إلا ويجوز أن يفترق للاشتراك في علة الجواز وهي التحيز مع التماثل.

وإنما تنعكس القضية جزئية فقط فيقال بعض من قدر على إيجاد ذلك أن يقدر على جعلها على صفة من دون إيجاد معنى فيها كما نعلمه في الكلام فإن من قدر على إيجاده صح منه أن يجعله أمراً وخبراً متى كان عالماً به وغير ساه عنه وصح منه ذلك من دون إيجاد معنى فيه، وليس يطرد ذلك في كل ذات سوى الكلام بل لا يطرد في الكلام أيضاً فإن الساهي والنائم قادر على إيجاد الكلام في حال السهو والنوم وإن لم يصح منهما جعله أمراً ولا خبراً في حال السهو والنوم، فإن الكلام وإن صدر من جهتهما في حال السهو والنوم على صورة الأمر والخبر فليس له حكم الأمر والخبر؛ لأن حكم الأمر والخبر إنما يكون الفاعل مريداً للمأمور به والخبر بمن أخبر عنه، والساهي والنائم يستحيل كونهما مريدين لما هما ساهيان وغافلاً عنه؛ لأن صحة الإرادة للشيء تتبع

---

(١) كتاب للمؤلف.

خطورة بالبال، وعلى أنه لو أطرد ذلك في الكلام لم يوجب أن يكون عكس القضية كلياً فإن الكلام ليس هو كل الأفعال بل هو بعضها، وما به ما أورده أن يكون تصحيحاً لكون عكسها جزئياً فقط وليس إذا قلنا ليس كل من قدر على ذات صح منه جعلها على صفة من دون إيجاد معنى فيها يلزم منه أن لا يصح من القادر على إيجاد الكلام الذي هو بعض الأفعال جعله أمراً وخبراً من دون معنى؛ لأن القضية السالبة الجزئية لا تناقض الموجبة الجزئية سيما في مادة الإمكان.

وقولنا: قد يصح من القادر على إيجاد الذات جعلها على صفة من دون إيجاد معنى كالكلام قضية موجبة جزئية فلا يكون مناقضة لقولنا ليس كل من قدر على إيجاد ذات يصح منه جعلها على صفة من دون معنى بل يصدقان جميعاً.

[فساد القول بالانعكاس الكلي]:

فأما ما ذكره من الكلام على انعكاسها كلية فهو كلام فاسد متناقض؛ إذ فرض فيه أولاً أن الله سبحانه أوجد جسماً وأوجد فيه اجتماعاً ثم أراد تفريقه بغير افتراق يوجده فيه ثم قال: فلا يخلو إما أن يوجدا معاً أو يوجد الاجتماع أو يوجد الافتراق.

ففرض أولاً كون الفاعل مريداً بجعله مفترقاً من دون افتراق، ثم فرض ثانياً وجود الافتراق وأن الفاعل أراد وجوده بقوله إما يوجدا

معاً أو أحدهما وإن لم يوجد الافتراق خرج الفاعل عن كونه قادراً، فلقائل أن يقول له: إذا فرضت أن الفاعل جعل الجسم مفترقاً من دون معنى فليس هناك افتراق حتى يقال بأنه إما أن يوجد الاجتماع أو يوجد أحدهما دون الآخر بل أراد جعله مفترقاً ولم يرد وجود الافتراق فيه فإذا لم يوجد ما لم يرده من ذلك لم يدل على عجزه عنه وخروجه عن كونه قادراً، وإذا وجد الافتراق لم يلزم منه وجود العلة بدون معلولها فإنه متى وجد الافتراق وجب ثبوت حكمه وهو كون الجسم مفترقاً ولزم بطلان ضده وهو الاجتماع وزال حكمه وهو كون الجسم مجتمعاً.

ولقائل أن يقول: الجسم في حال بقائه قد خرج عن التعلق بالقادر فإنه لا يصح منه إيجاده في حالة بقائه؛ لأن إيجاد الموجود محال، وإذا لم يصح منه إيجاده في حالة البقاء لم يصح منه أن يجعله على صفة من دون معنى في حالة البقاء؛ لأن شرط جعله عليها كونه قادراً على إيجاده وذلك مفقود في حالة البقاء.

[جواب السؤال الثاني]:

والجواب عن السؤال الثاني: أن الإنسان متى كان ناظراً في مسألة بقلبه وهو محدق نحو المرئي بحدقته السليمة فإنه يجب أن يراه متى زالت الموانع؛ لاجتماع شرائط الرؤية فيه، ولكنه ذهل عن العلم بحاله في كونه رائياً كما أن النائم يدرك قرص البراغيث ويدرك الأصوات

العظيمة في حالة نومه ويكون إدراكه لذلك سبباً لانتباهه وإن لم يعلم بما أدركه ولا يدري بالذي دهاه ولا ما سبب انتباهه من نومه.

كذلك ما نحن فيه فإن الذي زال في حق المستغرق قلبه بالفكر هو العلم بما أدركه ورآه لا كونه مدركاً ورائياً بحواسه وذلك ظاهر.

[جواب السؤال الثالث]:

السؤال الثالث: أن الشعاع جسم رقيق مسف ينتشر من نقطة الناظر ويتصل بأشعة الشمس والقمر وسائر الكوكب فيصير باتصالها به آلة للرائي في رؤية ما يراه وإن بعد عنه كما يرى أحدنا الكواكب في أول وهلة؛ وليس إلا لأن شعاع بصره اتصل بالأنوار المتصلة بها فصارت كالشعاع الواحد المتصل بالمرئي أو بمحله، وليس مجرد شعاع بصره كافياً في صحة أن يرى بل لا بد من اتصاله بالأنوار الممدة له والمقوية له ولهذا لا يرى أحدنا عند فرط الظلمة وإن كان شعاع بصره حاصلاً لضعفه وفقد ما يمده من الأنوار.

والخفافيش إنما ترى بالليل دون النهار؛ لعظم شعاع بصرها فصار كافياً في الليل دون سائر الأنوار ولا ترى بالنهار؛ لأن الأشعة تتصل بشعاع بصرها فتكثر كثرة فاحشة فلا ترى لمكان زيادة الشعاع على المحتاج إليه، وكثير من الحيوانات ترى ليلاً ونهاراً كالهر؛ لأن شعاعه

متوسط في المقدار بين القلة والكثرة فهو كاف في الليل ولا يمحقه كثرة الأشعة بالنهار.

ومتى صح ذلك لم يكن لما ذكره من السؤال وجه؛ وذلك لأن شعاع البصر متى انتشر من نقطة الناظر فإنه لا ينفصل عن النقطة حتى يزايله بكلتيه بل هو ممتد بين نقطة الناظر وبين المرئي مع الأشعة التي تمده وتتصل به في الجو، وإذا اتصل بالضفة انعكس عنه؛ لعدم المنافذ وتقوية شعاع الصقيل الذي وقع عليه وليس الذي أتصل بالصقيل هو كل الشعاع ثم ينعكس طرفه عن الصقيل إلى ما يقابله كما ينعكس شعاع الشمس الواقع على الماء إلى سقف البيت أو حائطه فيصير شعاع الشمس كالمحيط الممتد بينها وبين الماء ثم يمتد من الماء من شعاع الشمس كالخيط الممدود بين الماء وبين سقف البيت أو حائطه، كذلك القول في شعاع البصر فإنه يمتد منه ومن الأشعة المتصلة به في الجو بين نقطة الناظر وبين الجسم الصقيل كالخيط الممتد ثم يمتد من ذلك الأشعة المتصلة بشعاع البصر شعاع كالخيط الممدود بين الصقيل وبين ما يقابله وبذلك يبطل قوله أن الشعاع المتصل بالمرآة إن كان بعض النظر فيلزم إذا اتصل بالمرآة ورأى الإنسان وجهه أن يضعف بصره؛ وذلك لأنها أشعة كثيرة تتصل بعضها ببعض مستقيمة ومنعكسة فلا يضعف شعاع بصره لذلك كما لا يضعف شعاع الشمس؛ لانعكاس ما

ينعكس عنه عن الماء إلى السقوف والحيطان، ولسنا نقول بما يظنه من أن كل الشعاع ينفصل عن العين ويزايلها ويصير مماشياً للمرئي حتى يلزم ما ظنه من أن لا يرى المرآة في حال رؤيته لوجهه لأن الشعاع قد صار في المرآة وذلك لأن الشعاع وإن اتصل جانب منه أو من الأشعة المتصلة به بالمرآة ثم انعكس عنها إلى ما يقابلها فهو أيضاً متصل بنقطة الناظر فلا يلزم ما توهمه وليس شعاع البصر يسمى نظراً في عرف العلماء فإن النظر بالعين هو «تقليب الحدقة السليمة نحو المرئي التماساً لرؤيته» وتقليب الحدقة هو تحريكها وهو عرض فلا يكون هو الشعاع الذي هو جسم رقيق وهو شرط السلامة الحاسة التي هي العين فمتى اختصت بالشعاع سميت بصراً فالبصر هو العين السليمة، ولسنا نقول أن الشعاع هو المدرك للمدركات حتى يلزم ما ظنه من أن يكون كل جسم رقيق رائياً وإنما هو شرط في كون الحي من الأجسام رائياً للمرئيات، فالرائي هو الحي والعلة في كونه رائياً هي كونه حياً بشرط وجود المرئيات وزوال الموانع والآفات وليست الآفات بزائلة عن ذي الحاسة حتى تختص عينه بالشعاع، فإن فقده للشعاع آفة في حقة وليس كل جسم رقيق شعاعاً فإن الهواء المظلم جسم رقيق وليس شعاع وإنما الشعاع جسم رقيق مسف وليس يلزم في كل شعاع اتصل بالصقيل أن يرى به ذلك الصقيل ما لم يكن حياً؛ إذ ليس يلزم من حصول شرط

الرؤية حصولها متى فقدت قادت المرآة، وإن اتصل بها الشعاع قلَّت [برؤيته][1] للمرئيات لفقد علة الادراك فيها فإنها ليست بجهته، وكذلك فليس يلزم إذا اتصل طرف الشعاع بالمرآة أن يكون الجسمان قد صارا في جهة واحدة؛ وذلك لأن الشعاع متى اتصل طرفه بها كان مجاوراً لها ولم يكن كائناً في جهتها ولو كان كائناً في جهتها لاستحال كونه متصلاً بها ومماسا لها؛ لأن ذلك لا يصح إلا بين كائنين في جهتين بحيث لا بون بينهما ولا مسافة، فهذه طريقة القول في الجواب عن هذه المسائل بحس ما اتسع له الوقت والورق، والله تعالى يحسن توفيقه ويسدد إلى الخير طريقه بمنه ولطفه، والحمد لله وحده وصلواته على رسوله سيدنا محمد النبي وعلى آله وسلم.

(١) مكتوب: برايته.

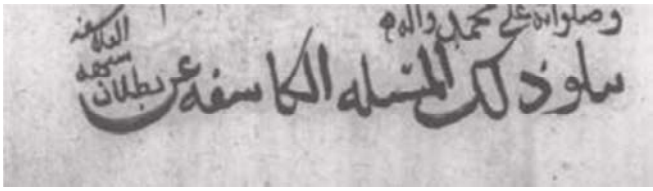

نص المسألة الكاشفة عن بطلان شبهة الفلاسفة

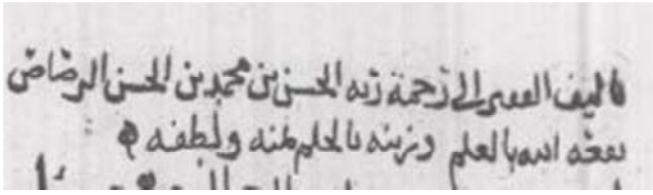

بسم الله الرحمن الرحيم

مسألة: إذا استدلت الفلاسفة على قدم العالم بأن تقول: قد ثبت أن الله سبحانه قادر على إيجاد العالم فيما لم يزل وثبت أنه تعالى ذو داع إلى الإحسان لم يزل، وثبت أنه لا مانع له عن إيجاد العالم فيما لم يزل؛ إذ المنع عليه سبحانه محال وثبت أنه لا صارف له عن إيجاد العالم فيما لم يزل، وقد تقرر أن القادر على الفعل متى دعاه الداعي إليه ولا صارف له عنه وهو قادر عليه وغير ممنوع منه وجب وجوده من جهته لا محالة وإلا بطل كونه مقدوراً له متعلقاً به، فلو لم يوجد العالم من الباري سبحانه في الأزل وخالص من الصوارف المقابلة له في الأزل لزم من ذلك أن يكون غير قادر على إيجاده في الأزل أو ممنوعاً من إيجاده في الأزل وذلك مستحيل على الله سبحانه؟

فالجواب عن ذلك: أن الباري سبحانه قادر فيما لم يزل على إيجاد العالم فيما لا يزال وذو داع لم يزل إلى الإحسان فيما لا يزال وليس بقادر فيما لم يزل على إيجاد العالم فيما لم يزل، ولا هو فيما لم يزل ذو داع إلى الإحسان فيما لم يزل وذلك؛ لأن وجود العالم فيما لم يزل محال فيستحيل تعلق القدرة به ودعاء الداعي إليه لأن القدرة إنما تتعلق بالممكن في

نفسه، والداعي إنما يدعو إلى ما يعلم أو يعتقد أو يظن كونه ممكناً في نفسه وأما ما يعلم أنه محال فيستحيل أن يدعو الداعي إليه، ومتى لم يكن الباري فيما لم يزل قادراً على إيجاد العالم فيما لم يزل ولا ذا داع إلى إيجاده فيما لم يلزم م ذلك وجوده فيما لم يزل، وإنما يلزم وجوده فيما لا يزال؛ إذ الفعل إنما يقع على الوجه الذي تتعلق به القدرة وعلى الحد الذي يدعو إليه الداعي، وإنما قلنا بأن وجود العالم فيما لم يزل محال لأنه قد ثبت أن العالم محدث موجود بعد العدم وأن كل محدث محتاج إلى محدث يحدثه سابق له في الوجود.

والدليل على أن العالم محدث: أن العالم لم يخل من حوادث محصورة وكلما لم يخل من حوادث محصورة فهو محدث، وهذا الدليل مبني على مقدمتين:

أحدهما: أن العالم لم يخل من حوادث محصورة.

والثانية: أن كل ما لم يخل من حوادث محصورة فهو محدث.

والمقدمة الأولى من هاتين المقدمتين مشتملة على أربع دعاوى:

الأولى: أن في العالم أعراضاً وهذا مما يسلمه المخالفون لنا في هذه المسألة الموردون لهذه الشبهة.

والثانية: أن تلك الأعراض محدثة وهي أيضاً مما يسلمونه.

والثالثة: أن العالم لم يخل منها وهي أيضاً مما يسلمونه.

ولو نازعوا في هذه الثلاث الدعاوى أو في شيء منها لبينا صحتها بالأدلة المبسوطة في كتب الكلام بما لا يتسع هذا الموضع لذكره.

والدعوى الرابعة: هو أن هذه الحوادث محصورة وهي موضع النزاع بيننا وبينهم الموردين لهذه الشبهة فإنهم يزعمون أن كل واحد من الأعراض الموجودة في العالم محدث موجود بعد العدم ولكن جملتها لا أول لها بمعنى أن إيجادنا قبله حادث وقبل الحادث حادث إلى ما أول له على مثل ما يقولون به في حركات الأفلاك وغيرها.

فيقال لهم: قد سلمتم لنا حدوث الأجساد وأدعيتم قدم الجملة المركبة من تلك الأجساد، فأخبرونا هل الجملة هي الأجساد أم هي غير الأجساد؟

فإن قالوا: هي الأجساد. وليس ذلك من قولهم.

قيل لهم: فإذا قلتم بأن الجملة هي الأجساد، وقلتم بأن الأجساد لها أول وبأن الجملة لا أول لها فكأنكم قلتم بأن الأجساد لها أول وبأنها لا أول لها معاً وذلك هو اجتماع النقيضين وهو محال.

وإن قالوا: بأن الجملة هي غير الأجساد. وهو قولهم فإنهم يزعمون أن الجملة غير الأجساد وأنها إنما حصلت من الأجساد والأجساد علة في حصول الجملة، وإذا حصلت الأجساد حصلت الجملة.

قيل لهم: فإذا كانت الأجساد عندكم علة في حصول الجملة والعلة عندكم يجب تقدمها على المعلول بالذات ويستحيل تقدم المعلول على علته بالزمان! فكيف يقول بأن الأجساد لها أول والجملة لا أول لها؟ وهل هذا إلا قول بتقدم المعلول على علته بالزمان وذلك محال، بل إذا كانت الأجساد علة في حصول الجملة وكان الأجساد أول كان للجملة أول بالضرورة فثبت أن العالم لم يخل من حوادث محصورة.

وأما المقدمة الثانية: وهي أن كل ما لم يخل من حوادث محصورة فهو محدث فهي من المقدمات الأولية التي لا نحتاج في التصديق بها إلى نظر واستدلال، وكشف ذلك أنه إذا لم يخل من حوادث محصورة فلم يتقدمها، وإذا لم يتقدمها فهو إما معها وإما بعدها، وما كان وجوده مع وجود المحدث غير سابق له أو بعده فهو محدث بالضرورة؛ إذ لو كان قديماً لوجب أن يتقدم على المحدث ويسبقه سبقاً لا أول له، فإذا ثبت حدوث العالم فالذي يدل على أن كل محدث محتاج إلى محدث سابق له في الوجود أن المحدث موجود على سبيل الجواز؛ إذ لو كان موجوداً على سبيل الوجوب لم يكن بوجوب الوجود في حال أولى مما قبله من الأحوال فكان يجب وجوده في الأزل وقد ثبت حدوثه، وإذا كان موجوداً على سبيل لم يكن بد من مؤثر يخرجه من الجواز إلى الوجوب

وإلا وجب بقاؤه على الجواز والعدم الأصلي، فلما خرج من العدم إلى الوجود وخرج وجوده من الجواز إلى الوجوب لم يكن بد من أمر أخرجه من العدم إلى الوجود وأخرج وجوده من الجواز إلى الوجوب وذلك الأمر لا يخلو إما أن يكون مؤثراً على سبيل الصحة وهو الفاعل أو على سبيل الإيجاب وهو العلة ولا يجوز وجود العالم بعلة؛ لأن تلك العلة كانت لا تخلو إما أن تكون معدومة أو موجوده ولا يجوز أن تكون معدومة لأن العدم الأصلي لا أول له فكان يجب وجود العالم فيما لم يزل؛ لعدم العلة فيما لم يزل وذلك باطل لما قدمنا من الأدلة على حدوثه، ولأن العدم مقطعة الاختصاص والعدم لا يوجب إلا شرط الاختصاص بالمعلول حتى يكون بأن توجب له الصفة أولى من أن يوجبها لغيره، وإذا كانت موجودة فلا تخلو إما أن تكون قديمة أو محدثة ولا يجوز أن يكون وجود العالم لعلة قديمة؛ لأنه كان يجب وجود العالم فيما لم يزل وقد ثبت حدوثه ولا يجوز أن يكون وجود العالم لعلة محدثة لأنها تكون حينئذ موجودة على سبيل الجواز فكان يجب احتياجها في وجودها إلى علة والكلام في تلك العلة كالكلام فيها.

فأما أن تحتاج كل علة إلى علة إلى ما لا نهاية له وذلك محال، وأما أن ينتهي إلى محدث لا يحتاج في وجوده إلى علة فيجب الاقتصار هاهنا

والقضاء بأن العالم لا يحتاج في وجوده إلى علة لأن ما زاد على العالم مقدر مفروض فليس بعضها بالإثبات ولا بالنفي أولى من البعض فيجب نفي الجميع من المقدر المفروض واقتصار على المحقق المعلوم، فبطل أن يكون وجود العالم بمؤثر على سبيل الايجاب، وإذا بطل ذلك لم يبق إلا أن يكون وجوده المؤثر على سبيل الصحة ومعنى المؤثر على سبيل الصحة هو الذي يمكنه قبل حصول تأثيره أن يؤثر وأن لا يؤثر، وإذا كان كذلك معناه وجب تقدمه على تأثيره لوقت يمكنه فيه أن يؤثره وأن لا يؤثره، ثم لا يخلو محدث العالم إما أن يكون محدثاً أو قديماً؛ لأن المعدوم يستحيل أن يكون قادراً على شيء ومحدثاً لشيء، وباطل أن يكون محدثاً؛ لأنه كان يجب احتياجه إلى محدث والكلام في محدثه كالكلام فيه حتى يتسلسل ذلك إلى ما لا يتناهى من المحدثين ومحدثي المحدثين وذلك محال ولا مخلص من هذه إلا الاقتصار على محدث واحد والقضاء بأنه قديم لا أول لوجوده؛ لأن ما زاد على المحدث الواحد مقدر مفروض فليس بعض ذلك بالإثبات ولا بالنفي أولى من البعض فيجب نفي الجميع من المقدر المفروض والاقتصار على المحقق المعلوم.

وإذا ثبت حدوث العالم وثبتت حاجته إلى محدث قديم سابق له ومتقدم عليه تقدماً لا أول له [و] ثبت أن وجوده فيما لم يزل محال؛ لأن

ذلك يبطل حكم فاعله ومحدثه في كونه مؤثراً على سبيل الصحة ويلحقه بالمؤثرات على سبيل الايجاب التي قد أبطلنا أن يكون العالم موجوداً لأجلها لأن المؤثر على سبيل الصحة هو الذي يمكنه قبل تأثيره أن يؤثر وأن لا يؤثر وليس هناك حالة قبل ما لم يزل فيمكنه فيها أن يؤثر وأن لا يؤثر وكذلك فوجود العالم بعدما لم يزل بتقدير أوقات محصورة محال؛ لأنه يؤدي إلى القدح في قدم محدثه وبارئه من حيث أنه يكون قد تقدم عليه بأوقات محصورة فيكون لوجوده أول يشار إليه وذلك يبطل قدمه ويلحقه بالمحدثات وذلك محال لما قدمنا.

فإذن لا يصح وجود العالم بعد ما لم يزل إلا على الحد الذي لا يقدح في قدم الباري تعالى وهو أن يوجد بعد سبق باريه له وتقدمه عليه تقدماً لا أول له ومتى كان الأمر كذلك لم يكن للباري سبحانه داعي إلى إيجاد العالم إلا على الوجه الممكن دون الوجه المستحيل فيكون سبحانه في الأزل ذا داع إلى إيجاد العالم فيما لا يزال بعد تقدمه عليه تقدماً لا أول له وهو سبحانه العالم ذلك على التفصيل فيوجده في الوقت الذي يعلم أن وجوده فيه مكن وبالغ مبلغه في الصلاح والحكمة دون ما قبل ذلك، ومتى كان كذلك لم يلزم ما توهموه من قدم العالم أو كون الباري سبحانه عاجزاً أو ممنوعاً عن إيجاده في الأزل؛ إذ لا داعي له في الأزل إلى إيجاده في الأزل لاستحالة وجوده في نفسه في

الأزل والعجز إنما يتصور عما يمكن كونه في نفسه لا عما يستحيل كونه في نفسه، وكذلك فالمنع إنما يتصور فيمن يدعوه الداعي إلى إيجاد أمر هو قادر عليه وقت فيتعذر عليه فيعلم أن ذلك المنع عرض.

ومتى قيل: فإذا كان وجود العالم فيما لم يزل مستحيلاً ممتنعاً وجب أن يكون وجوده فيما بعد مستحيلاً ممتنعاً؛ لأن الممتنع لا يجوز أن يصير صحيحاً ممكناً؟

قلنا: إن هذا لا يصح وذلك لأن الممتنع ينقسم إلى قسمين:

فمنه ما يمتنع لحال يرجع إليه. فلا يجوز أن يصير ممكناً قط كوجود ثان للقديم سبحانه، وكانقلاب الجوهر عرضاً، والعرض جوهراً، وكاجتماع النقيضين والضدين وغير ذلك.

ومنه: ما يمتنع لحال يرجع إلى غيره. فيجوز أن يصير ممكناً لزوال تلك الحال الراجعة إلى ذلك الغير، وذلك نحو امتناع رؤيتنا للمحجوب لمكان الحجاب فإن الرؤية يجوز أن تصير ممكنة لزوال الحجاب، وكامتناع الفعل عند اعتراض المانع فإنه يجوز أن يصير ممكناً عند زوال المانع إلى غير ذلك، وامتناع وجود العالم فيما لم يزل من هذا القبيل فإن العالم إنما امتنع وجوده فيما لم يزل وفيما بعده بمقدار أوقات محصورة لأنه يؤدي إلى إبطال كون باريه مؤثراً في وجوده على سبيل الصحة والاختيار ويؤدي إلى القدح في قدم باريه وتقدمه عليه تقدماً لا

أول له وقد دل الدليل على أن ذلك واجب ثبوته لباريه ووجوده بعد ذلك لا يؤدي إلى واحد من هذين المحالين فلم يكن ممتنعاً ولا مستحيلاً بل كان صحيحاً ممكناً داخلاً تحت المقدور فهذه طريقة القول في هذه المسألة، تم ذلك والحمد لله وحده وصلواته على رسوله محمد النبي وعلى آله وسلامه.

يتلو ذلك مسألة في إبطال القول بتلازم الهيولى والصورة وأن الجسم مركب منهما.

بسم الله الرحمن الرحيم

مسألة: اعلم أن من ذهب إلى أن الجسم مركب من هيولى وصورة وقال بتلازمهما وأن الهيولى تحتاج إلى الصورة وفي وجودها بالفعل احتياج المعلول إلى العلة وأن الصورة تحتاج إلى الهيلوى في وجودها بالفعل احتياج الحال إلى المحل والمشروط إلى الشرط، يلزمه أن لا يصح حصول واحدة منهما من حيث أنه قد جعل كل واحدة منهما محتاجة إلى صاحبتها في نفس ما احتاجت إليها صاحبتها فيه وهو الوجود بالفعل حتى توجد الصورة فيها بالفعل حتى تكون الهيولى موجوده بالفعل؛ لأن حلول الموجود في المعدوم محال فيكون قد جعل وجود كل واحدة منها غاية لوجود الأخرى وموقوفاً عليه وذلك

يوجب أن لا يوجد أولاً واحدة منهما وهذا محال؛ لأنه يلزم منه أن لا يوجد الجسم الذي هو مركب منهما وقد ثبت وجوده فيبطل بذلك قولهم بتركيبه منهما على هذا الحد، ولا يلزمنا مثل ذلك إذا قلنا بأن الجسم محتاج إلى التأليف وبأن التأليف محتاج إلى الجسم وذلك لأنا لم نقل بحاجة كل واحد من الجسم والتأليف إلى صاحبه في نفس ما احتاج إليه فيه، بل قلنا بأن التأليف محتاج في وجوده إلى وجود أجزاء الجسم التي هي الجواهر وإلى تحيزها وإلى تجاوزها ولهذا لا يصح وجود التأليف فيها عند تقدير عدمها ولا عند فرضها موجودة غير متحيزة ولا مختصه بخبر دون خبر ولا عند فرض وجودها مفرقة غير متجاورة فعرفنا بذلك أن التأليف محتاج في وجوده إلى وجود الجواهر وتحيزها وتجاوزها؛ لأن عند اجتماع هذه الأمور يصح وجود التأليف في الجواهر وعند فقدها أو فقد أحدها يستحيل وجوده فيها، وليست أجزاء الجسم محتاجة إلى وجود التأليف لا في وجودها ولا في تحيزها ولا في تجاوزها بل إنما تحتاج إلى التأليف لتصير به جسماً أي لتصير به مؤتلفة طولاً وعرضاً وعمقاً وذلك معنى جسميتها ولهذا يصح فرض وجود أجزاء الجسم جواهر أفراداً مبتورة بحيث لا تأليف بينها فقد حصل هذا الفرض وجودها وتحيزها بدون وجود التأليف ولكنها لا تصير طويلة عريضة عميقة إلا بالتأليف، فالجسم محتاج إلى التأليف في

كونه جسماً وهو كون أجزائه مؤتلفة طولاً وعرضاً وعمقاً لا في وجوده وتحيزه الذي هو وجود أجزائه وتحيزها فلم يلزمنا التوقف لأن وجه الحاجة مختلف وليس بواحد.

وكذلك إذا قلنا في الجوهر: أنه محتاج إلى الكون وفي الكون أنه محتاج إلى الجوهر لأنا لم نقل بحاجة كل واحد منهما إلى صاحبه في الوجود كما قالوه في الهيلولى والصورة حتى يلزمنا ما ألزمناهم من التوقف، وإنما قلنا بحاجة الكون في الجوهر المعدوم ولا فيما فرض موجوداً ليس بمتحيز وقلنا بأن الجوهر لا يحتاج إلى وجود الكون لا في وجوده ولا في تحيزه ولهذا يصح وجود الجوهر متحيزاً وإن لم يوجد فيه ذلك الكون بعينه بأن يوجد فيه كون مثله فيكون له كائناً في تلك الجهة أو يوجد فيه كون يضاده فيكون له كائناً في جهة أخرى.

وإنما تحتاج الجواهر إلى الكون في صفة تتبع وجود الجوهر وتحيزه وهي كونه كائناً في جهة معينة واختصاصه بخبر دون غيره، وإذا اختلف وجه الحاجة لم يلزم التوقف وإنما يلزم التوقف متى اتحد وجه الحاجة في الجنسين كما قالوه في الهيولى والصورة فعلى هذه الطريقة يجري القول في هذه المسألة، والحمد لله حق حمده وصلواته على سيدنا محمد النبي وعلى آله الطيبين وسلامه عليه وعليهم أجمعين.

الفهرس

المقدمة ١

التعريف بالمؤلف ٢

نص الأجوبة القطعية على المسائل العذرية ٧

١- القدرة على جعل الذات على صفة دون إحداث معنى ٨

٢- الإدراك ليس بمعنى ٩

٣- انفصال الشعاع من نقطة الناظر ٩

٤- النظر جسم رقيق وتخصيصه ١٠

نص المسألة الكاشفة عن بطلان شبهة الفلاسفة ١٨

١- القدرة وتعلقها بالممكنات ١٩

٢- إبطال القول بتلازم الهيولى والصورة ٢٧

الفهرس ٣٠